JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

العدد الخامس والعشرون

(٢٩) (٥٠)

المعارضه النيابية وموقفها من سياسة الحكومة المالية في العهد الملكي(١٩٢١-١٩٥٨) الضرائب أنموذجاً

م.م. مروة عبد الجبار مطلق
جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية
marwa.a.alnomani@jmu.iq

المستخلص:

يتناول البحث (المعارضة النيابية وموقفها من سياسة الحكومة المالية في العهد الملكي- الضرائب أنموذجاً) دراسة السياسة المالية للدولة و التطورات التي طرأت على التشريعات الضريبية في العهد الملكي ، اذ شكلت الضرائب أداة أساسية لتحقيق الموارد المالية ، مخلفة جدلاً واسعاً بين الحكومة والنواب. يستعرض البحث أهم القوانين الضريبية التي تم طرحها (ضريبة الأملاك، ضريبة الأرض، وضريبة الدخل) فضلا عن الانتقادات التي وجهها النواب لهذه القوانين، التي غالباً ما تعكس تبايناً بين المصالح الشعبية وتوجهات الفئات الحاكمة. كما يناقش البحث تأثير الضرائب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد العراقي. إن العديد من المواقف المعارضة للنواب لم تترجم إلى خطوات فعلية لتخفيف الأعباء عن المواطنين، بل بقيت في إطار الخطاب السياسي. يخلص البحث إلى أن النظام الضريبي في العراق خلال تلك الفترة لم يكن عادلاً بشكل كامل، مما أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : المعارضة النيابية , السياسة المالية ,الضرائب , الأحزاب والجمعيات.

The parliamentary opposition and its position on the government's fiscal policy during the royal era(1921-1958), taxes as an example

Assistant teacher: Marwa Abdel-Jabbar Mutlaq
Jaber bin Hayyan University of Medical and Pharmaceutical Sciences
marwa.a.alnomani@jmu.iq

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

Abstract:
The research titled (Parliamentary opposition and its position on the government's financial policy during the royal era - taxes as a model) deals with the study of the state's financial policy and the developments that occurred in tax legislation in Iraq, where taxes formed an essential tool for achieving financial resources, creating widespread controversy between the government and representatives.
The research reviews the most important tax laws that were proposed, such as property tax, land tax, and income tax, in addition to the criticisms directed by representatives of these laws, which often reflect a discrepancy between popular interests and the orientations of the ruling groups.
The research also discusses the impact of these taxes on the economic and social situation of the Iraqi individual.
Many of the opposition positions of the representatives were not translated into actual steps to ease the burdens on citizens, but rather remained within the framework of political discourse.
The research concludes that the tax system in Iraq during those periods was not completely fair, which negatively affected economic and social stability.

Keywords:
Parliamentary opposition, Fiscal policy , Taxes, Parties and associations.

المقدمة

شهد العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) تطورات اقتصادية ومالية عكست طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة. اذ تميزت هذه الفترة ببدائية السياسات المالية وضعف الاستقلالية الاقتصادية، مما دفع الحكومة إلى الاعتماد بشكل رئيس على الإيرادات الضريبية والقروض المحلية والخارجية لتمويل مشاريع التنمية. كما شهدت هذه الفترة مناقشات عدة داخل مجلس النواب من اجل تحقيق التوازن بين احتياجات الدولة المالية وضمان عدم تحمل الأعباء على المواطنين ومع ذلك، كانت هذه الجهود محدودة التأثير، اذ استمرت الأزمات الاقتصادية في التأثير على مستوى معيشة الفرد العراقي نتيجة انخفاض الدخل وضآلة المدخرات، مما أضعف قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

ناقش البحث من خلال محاوره الثلاثة السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة وتحليل تأثير الأحداث السياسية والأقتصادية ,اذ تناول المبحث الأول المعارضة النيابية في العهد الملكي نشأتها وتطورها , أما المبحث الثاني أوضح السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة وما خلفة الأحتلال البريطاني من تردي الأوضاع الأقتصادية وموقف المعارضة النيابية منها ,أما المبحث الثالث سلط الضوء على الضرائب التي فرضتها الحكومات المتعاقبة ,والمواقف المختلفة للنواب تجاهها , وتأثيرها على الحياة الأقتصادية والأجتماعية في العراق .

تم الاعتماد على عدد من المصادر التي ارفدت البحث بمعلومات قيمة من أهمها) المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨) لبشير حمود الغزالي, اذ تم الوقوف على أهم المواقف السياسية المعارضة في المجلس النيابي, كما اعتمد البحث على عدد من رسائل الماجستير ذات صلة بالموضوع من بينها رسالة) وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية والتنظيمية ١٩٥٨_ ١٩٦٨,(لعلي رياض كوير الفتلاوي،ورسالة الماجستير,)دور نواب الدليم في البرلمان العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨) ,(لعدي حميد فهد حايف المحمدي, اذ ارفدت البحث بأهم القوانيين الضريبية والمواقف النيابية المعارضة تجاه سياسة الحكومة لحل الأزمات الأقتصادية.

المبحث الأول

نشأه وتطور المعارضة السياسية في العهد الملكي

المعارضة هي مفهوم مستعمل في العلوم السياسية والقانون الدستوري للدلالة على الاحزاب والجماعات السياسية التي تسعى للوصول للحكم في صنع القرار من جهة وتقييم برامج الحكومة للحصول على الدعم الشعبي والفوز باكبر عدد من المقاعد البرلمانية من جهة اخرى (الكرعاوي , ٢٠٢١, ١٥).

ان دراسة طبيعة وجذور المعارضة السياسية في العراق يتطلب البحث في الضمانات الدستورية لعملها خلال المراحل التي مر بها نظام الحكم في العراق خلال العهد الملكي، اذن نظم القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ فقرات وابواب لعمل المعارضة السياسية , اذ تضمن الباب الاول منه تحت عنوان(حقوق الشعب)، وهي ضمانات دستورية خاصة بالمعارضة في مجال الحقوق والحريات و المساواة امام القانون وتشكيل الجمعيات والانضمام لها، الى جانب حرية الراي والنشر والاجتماع (الحميد ,٢٠٠٩, ٢٣٩).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

كما بين الباب الثاني من القانون الاساسي العراقي طريقة مراقبة ومحاسبة السلطة (البرلمانية) في حال اثبات قصور الحكومة او احد وزرائها في اداء اعمالهم (الحميد ,٢٠٠٩, ٢٣٩).

شهد العراق في العقود الثلاثة الاولى بعد تاسيس المملكة العراقية الحديثة تطورا ملحوظا في التعددية الحزبية وانتشار الجمعيات ، وذلك بعد اصدار قانون الاحزاب السياسية والجمعيات في ٢٨ تموز ١٩٢٢, كان الهدف منه فسح المجال للقوى السياسية المشاركة في الانتخابات وهو جزء من الوعد الذي اصدره الملك فيصل في خطاب التتويج بتاريخ ٢٣ اب ١٩٢١، اذ شهدت تلك الحقبة العديد من الاحزاب السياسية المؤيدة والمعارضة للحكومة , اهمها (الحزب الوطني، الحزب الحر العراقي، جمعية النهضة) اذ كانت الانطلاقة الاولى للاحزاب والجمعيات السياسية العلنية في العراق (الكرعاوي , ٢٠٢١, ١٥).

فضلا عن ذلك تاسيس(حزب التقدم) في تشرين الأول ١٩٢٥ برئاسة عبد المحسن السعدون, اذ يعد اول الاحزاب التي دخلت الى المجلس النيابي العراقي وقابلها حزب الشعب المعارض الذي اسس من قبل ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني في تشرين الثاني ١٩٢٥ حيث استطاع الفوز في بعض المقاعد النيابية , تعد هذه الاحزاب ابرز الاحزاب واقواها في ثلاثينيات القرن الماضي، كان لهم وقفة واضحة بعدد من المواقف، محاولين كشف المخططات والاساليب التي اتبعتها الحكومة (الكرعاوي , ٢٠٢١, ١٥).

قررت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة وفق الارادة الملكية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ حل المجلس النيابي لعدم وجود الاحزاب الأمر الذي يضعف من قوة المجلس فضلا عن عدم وجود التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية, اذ اصدر فيما بعد تعليمات وزارة الداخلية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٨ للشروع في اجراء انتخابات جديدة، تشارك الاحزاب السياسية فيها، اذ تصدر حزبي المعارضة(حزب الاستقلال، حزب الشعب) المشهد السياسي (لحسني,١٩٥٣, ٦٩).

أثارت موجة غضب شديدة في المجلس النيابي نتيجة اقبال حكومة نوري السعيد على حل البرلمان لامرار معاهدة عام ١٩٣٠ ، وبصورة خاصة من الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر ابو التمن وحزب الاخاء الوطني مطالبين بالغاء المعاهدة واصفين اياها بعدم انسجامها مع الوضع السياسي و التطورات الديمقراطية, الأمر الذي أدى الى تقديم الأستقالة من قبل نوري السعيد في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ وحل المجلس النيابي وذلك بعد عقد المعاهدة, كما كان لحزب العهد العراقي أثرا مميزا في التاثير على الراي العام الذي ادى الى مقاطعة الانتخابات وعلى اثرها شكل ناجي شوكت

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الوزارة الجديدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢م(الكرعاوي,٢٠٢١, ١٥).

سيطر خلال الفترة مابين (١٩٣٥-١٩٣٧) حزب الاخاء الوطني المعارض باغلبية المقاعد النيابية اذ اعلن بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥ وقف جلسات المجلس النيابي وتعطيل اعمالهم بسبب التطورات السياسية في اواخر الثلاثينيات وابرزها حدوث الانقلاب العسكري بقيادة الفريق (بكر صدقي)عام ١٩٣٦ م , وقد قوبل الأنقلاب بتأييد جماهيري واسع(الكرعاوي , ٢٠٢١, ١٥) .

في عام ١٩٤١ قاد رشيد عالي الكيلاني مع العقداء الاربعة(صلاح الدين الصباغ، محمود سلمان، كامل شبيب، فهمي سعيد) انقلاباً عسكريا أدى الى سقوط العرش الملكي وهروب الوصي عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد وتشكيل حكومة جديدة سميت بـ (حكومه الانقاذ الوطني), استمرت حتى ايار من العام نفسه, مما دفع بالقوات البريطانية في اعادة الوصي ونوري السعيد الى الحكم، ومما زاد الامر سوءا ابرام معاهدة (بورتسموث)من قبل حكومة صالح جبر مع الجانب البريطاني عام ١٩٤٨ التي قوبلت بالرفض القاطع من العراقيين مخلفة موجة استياء واحتجاجات واسعة في جميع انحاء البلاد، مما ادى الى سقوط العديد من الشهداء في انتفاضة الجسر التي قمعت بقسوة من قبل القوات الامنية العراقية(الوردي ,٢٠١٣, ٢٢٥-٢٢٦).

ومنذ عام ١٩٤٨ عملت الحكومة والفئات الموالية لها على ابعاد الاحزاب المعارضة والمستقلين، اذ جرى التصويت السري لانتخابات النواب مما ادى هذا ذلك الاهمال الى انتفاضة شعبية في تشرين الثاني ١٩٥٢ تمثلت بتظاهرات واسعة شارك فيها العديد من طلاب الجامعات والثانويات وتحولت فيما بعد الى احتجاجات واسعة، تصدت قوات الشرطة لها بالاسلحة النارية، اذ اسفرت عن قتل اكثر من ١٤ متظاهر واصابة ٣٨ شخصامن افراد الشرطة. على اثرها تم استقالة حكومة مصطفى العمري و قبولها من قبل الوصي عبد الإله(الكرعاوي , ٢٠٢١, ١٥) .

استمر الوضع في تأزم مستمر حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بقيادة عبد الكريم قاسم ومجموعة من الضباط الأحرار وبالتعاون مع الأحزاب المعارضة للحكم , تم الأطاحة بالحكم الملكي في العراق ,وقتل كل من الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ,ورئيس الوزراء نوري السعيد ,وتم الاعلان عن تأسيس أول جمهورية عراقية .

اهم الأحزاب والجمعيات المعارضة التي تأسست في الحقبة الملكية (١٩٢١-١٩٥٨)

اسم الحزب	تاريخ التأسيس
الحزب الوطني العراقي	١٩٢٢

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

حزب النهضة العراقي	١٩٢٢
حزب الأمة	١٩٢٤
حزب الاستقلال العراقي	١٩٢٥
حزب التقدم	١٩٢٥
جمعية النهضة	١٩٢٥
حزب العهد العراقي	١٩٣٠
حزب الإخاء الوطني	١٩٣٠
حزب الوحدة الوطني	١٩٣٤
الحزب الشيوعي العراقي	١٩٣٤
نادي المثنى	١٩٣٥
جمعية الإصلاح الشعبي	١٩٣٦
حزب الشعب	١٩٤٤
الحزب الوطني الديمقراطي	١٩٤٦
حزب الأحرار	١٩٤٦
حزب الاتحاد الوطني	١٩٤٦

الجدول من اعداد الباحث معتمدة على المصدر (الكرعاوي, ٢٠٢١, ٣٨)

المبحث الثاني

السياسة المالية للعراق في العهد الملكي

حظي العراق بأهمية كبرى من قبل الحكومة البريطانية منذ بداية نشاطها في الخليج العربي, وتحديداً في الربع الأول من القرن السابع عشر، مما دفع بها لاحقاً إلى احتلال العراق خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). وبناءً على ذلك، أسست بريطانيا نظام احتلال مكن القيادة العسكرية البريطانية من السيطرة المطلقة نتيجة لغياب العثمانيين (الفتلاوي، ٢٠١٧، ٦).

ورثت سلطات الاحتلال البريطاني من العثمانيين وضعاً اقتصادياً متدهوراً، فلم يكن للعراق سياسة مالية مستقلة، اذ اتبعت الإدارة العثمانية المركزية في إسطنبول طوال فترة السيطرة العثمانية التي امتدت لأربعة قرون. بدأ السير برسي كوكس Percy Z cox [١]، المندوب السامي البريطاني

[١] برسي كوكس Percy Z cox: ولد في مدينة هيرون كيت مقاطعة اسيكس البريطانية عام ١٨٦٤, تلقى العلوم العسكرية في الأكاديمية الملكية العسكرية, خدم في الجيش البريطاني في الهند حتى عام ١٨٩٠, تولى العديد من الوظائف في الخليج العربي (وكيلاً سياسياً في مسقط (١٨٩٩-١٩٠٤) ورئيساً للضباط السياسين في الحملة البريطانية لأحتلال العراق , وحاكماً سياسياً بعد الحرب ومن ثم سفيراً في ايران , وفي عام ١٩٢٠ استدعته الحكومة البريطانية مندوباً سامي في العراق بعد اعلان الأنتداب , احيل للتقاعد عام ١٩٢٣,توفي في شباط عام ١٩٣٧.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

في ايار ١٩١٨تشكيل جهاز إداري لسد الفراغ ومنع الفوضى الناتجة عن انسحاب الموظفين العثمانيين، ولتأمين احتياجات القوات البريطانية. أسس كوكس جهازاً إدارياً يضم عدداً من الدوائر،تحت إدارته المباشرة، ومن ضمنها دائرة الواردات التي تولت الشؤون المالية. استمر البريطانيون في إدارة شؤون العراق المالية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، وذلك عبر عدة سكرتاريات منها: السكرتارية المالية، سكرتارية الواردات، وسكرتارية التجارة، تحت إشراف المندوب السامي البريطاني (الفتلاوي،، ٢٠١٧، ٦).

عانت الدولة العراقية مع بداية تأسيسها من نقص حاد في خزينة الدولة بسبب إقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها إلى ميزانية حكومة الهند. نتيجة للآثار الثقيلة التي خلفها الاحتلال العثماني والبريطاني، مما شكّل تحدياً أمام الحكومة العراقية الناشئة في تعزيز موارد الدولة ودعم استقلالها المالي(.الربيعي,د.ت, ١٧١).

أُنشئت وزارة المالية ضمن أول تشكيل إداري بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، واستمرت حتى العهد الجمهوري دون أن تدمج مع وزارة أخرى أو تفصل عنها. تولت مسؤولية توفير الأموال اللازمة لمرافق الحكومة، وضمان استعمالها وفق القوانين المعمول بها، إلى جانب إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة، وضبط الأموال العامة عند جبايتها وإنفاقها، ومتابعة الحسابات الختامية ، والإشراف على الشؤون التجارية للدولة(الفتلاوي،، ٢٠١٧، ٦).

عين ساسون حسقيل أول وزير للمالية في الدولة العراقية، جاء تعيينه بدعم من المس بيل ضمن جهود بريطانية لإرساء أسس الإدارة المالية. تضمن برنامج الوزارة الجديد السعي لتقليل المصروفات وزيادة الإيرادات، وتشكيل الدوائر المالية التابعة للوزارة (العبدلي , ٢٠١١, ١١١).

اضطرت الحكومة العراقية مع بداية تشكيلها الى الاستعانة بعدد من الموظفين البريطانيين والهنود في الإدارات المالية التابعة لوزارة المالية، مما منح المستشارين البريطانيين دوراً رئيسا في إدارة شؤون الوزارة. وفقاً للمذكرة التحريرية التي أصدرها السير برسي كوكس إلى مستشار وزير الداخلية، مستر جون فيلبي (St. John Philby)، تم تعيين المستر سليتر (S. H. Slater) مستشاراً لوزارة المالية (الحميداوي , ٢٠١١, ٢١٤).

ينظر: عباس خضير عباس , برسي كوكس ودورة في السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩-١٩١٥م , رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية , كلية التربية ,٢٠٠٩, ص ٧-٣٢و صبري فالح حمدي , برسي كوكس والسياسة البريطانية ازاء امراء (نجد,الكويت, الحجاز,حائل), (بيروت:الدار العربية للعلوم ,٢٠١٦م),ص ١٩-١٨

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

لم تكن هناك سياسة مالية واضحة لدى الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي؛ اذ أُدرجت النفقات والإيرادات ضمن حسابات الحكومة العراقية تحت بند الأمانات الخاصة، والتي أُدرجت في حسابات الديون والإرساليات (السامرائي,١٩٧٣، ٦٥).

على الرغم من الجهود المبذولة، واجهت الموازنة العامة للعراق منذ اللحظة الأولى عجزاً أعاق انطلاقة السياسة المالية للدولة بشكل فعلي، نتيجة للأعباء المالية التي أثقلت كاهل الحكومة العراقية، مثل التزامها بسداد حصة من الديون العثمانية وتوفير الاحتياجات الأساسية للأمن الداخلي والدفاع. وبهدف الحد من النفقات، شُكلت عدة لجان مالية استطاعت وزارة المالية من خلالها إيقاف سداد الديون العثمانية، وتقليل النفقات، وفرض الضرائب، إلى جانب اكتشاف النفط. وبهذه الإجراءات، حققت الموازنة العامة فائضاً في الإيرادات حتى عام ١٩٣١ (الفتلاوي،، ٢٠١٧، ٦).

شهد الأقتصاد العراقي مع انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٣٢ والاعتراف الدولي بالعراق كدولة مستقلة، تحسناً ملحوظاً في الجوانب المالية والنقدية والتجارية، و تنظيم الموازنة العامة على أساس العملة الوطنية، الدينار العراقي. إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أثرت سلباً فيما بعد على الاقتصاد، تاركةً عجزاً مالياً، فضلا عن إنشاء دوائر و وزارات جديدة تماشياً مع متطلبات الحرب، مثل وزارة التموين ووزارة الدفاع الجوي (جميل , ١٩٤٩, ١٦١و الهيازعي , ٢٠٠٤, ١٠٣)

استمر تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في العراق حتى بلغ ذروته في عام ١٩٤٧، اذ واجهت البلاد أزمة اقتصادية عُرفت بـ "أزمة الخبز". حيث ارتفعت أسعار القمح والشعير بشكل كبير نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي وتعرض المحاصيل لأضرار جسيمة بفعل الجراد والآفات الزراعية الأخرى من جهة، واستمرار التصدير إلى الخارج من جهة أخرى وذلك بالحاح من السفارة البريطانية (صفوة,٢٠١٦, ١٧٩) ونتيجة لذلك، ارتفع سعر طن القمح من ٤٠ ديناراً إلى ما بين ١٥٠ –٢٠٠ دينار. ومما زاد الوضع سوءاً قرار الحكومة برئاسة صالح جبر بتصدير أكثر من ربع مليون طن من القمح والشعير (الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

أثارت أزمة الخبز قلق الرأي العام، وتناولت الصحف الأزمة مطالبة الحكومة باتخاذ موقف صارم لمعالجتها. كما كان للنواب المعارضين دور في مناقشتها والمطالبة بحلول جذرية. وقد أشارممثل بغداد النائب ذيبان الغبان، إلى معاناة الشعب من ارتفاع الأسعار وسوء نوعية القمح المخالفة للشروط الصحية. كما وجّه نواب المعارضة من "الجبهة الدستورية البرلمانية" استيضاحاً لرئيس الوزراء، مطالبين بدراسة الأزمة ومعرفة التدابير المتخذة من قبل الحكومة. كما طالبوا التصويت

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

بطرح الثقة للحكومة في حال قبول الاستيضاح. جاء رد رئيس الوزراء صالح جبر مخيباً للآمال، إذ اتهم المعارضة باستغلال الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية، ان الأزمة ليست بالأمر الذي يستدعي الاستيضاح. تم التصويت بطريقة تعيين الأسماء، اذ رفض ٦٣ نائباً الاستيضاح مقابل موافقة ٣٢ نائباً، ليتم بذلك رفض طلب المعارضة(الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

سجلت محاضر مجلس النواب لشهري حزيران وتموز من عام ١٩٤٧ وصول العديد من البرقيات من المناطق العراقية المنتجة للقمح والشعير، تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث مجاعة شاملة. برزت في المجلس أصوات وطنية بارزة تطالب حكومة صالح جبر بتحمل كامل مسؤوليتها لمنع تفاقم الأزمة، وكان من أبرزهم (جعفر حمندي) نائب بغداد، اذ أشار إلى أن العديد من الناس يعانون من الجوع. وأوضح أنه التقى في إحدى الوزارات بمجموعة من صغار الموظفين والفراشين والكتبة، طرحوا عليه أسئلة تعبر عن استيائهم من الوضع الاقتصادي وتقصير المجلس في معالجة هذه الضائقة (الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

نتيجة للضغوط المستمرة والمطالب المتواصلة من نواب المعارضة، أصدرت الحكومة المرسوم رقم(٧)، الذي نص على منح نصف راتب إضافي لشهر تشرين الأول لسنة١٩٤٧، و أوضحت الحكومة في الأسباب الموجبة لذلك ,أن البلاد تمر بأزمة تستوجب مساعدة الموظفين والعاملين. وقد عرض المرسوم على لجنة الشؤون المالية في المجلس. واجهت الحكومة انتقادات من قبل نصرت الفارسي نائب بغداد ، وقد أعاب على الحكومة بعدم اتخاذها التدابير الكافية لتوفير الحاجات الأساسية من الغذاء والكساء لعموم الشعب، كما دعا إلى اعتماد خطة لتموين صغار الموظفين بالضروريات، مشيراً إلى أن هذا واجب أساسي على الحكومة وليس منحة كما تدعي (الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

عبر عدد من النواب عن معارضتهم الشديدة لسياسات الحكومة تجاه معالجة الأزمة الاقتصادية، ومن ضمنهم (نائب أربيل) محمد النقيب، أركان العبادي (نائب الديوانية)، نجيب الصائغ (نائب الموصل)، وجميل الأورفلي (نائب ديالى)، اذ شبّهوا المنحة الحكومية بحقنة تخدير مؤقتة. بينما قدّم النائب محمد رضا الشبيبي وصفاً دقيقاً للغلاء الفاحش ، وعزا أسباب الأزمة إلى تهريب الحبوب والمنتجات الغذائية نتيجة عجز المسؤولين وتقصيرهم، متهماً بعضهم بالتواطؤ مع المهربين قائلاً: "إن للمجرمين المهربين شركاء يتمتع بعضهم بمراكز لا بأس بها، فإذا أصابت المهربين مصيبة لجأوا إلى شركائهم واحتموا بهم"(الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

في سياق ما سبق, مع استمرار الازمة الاقتصادية, و اشتداد الانتقاد لسياسات الحكومة، اتخذت الأخيرة بعض الإجراءات السطحية لمعالجة الأزمة، منها فرض قيود على نقل المواد الغذائية بين المحافظات، الذي تسبب في تفاوت ملحوظ في الأسعار. وأثناء استدعائه رئيس الوزراء صالح جبر إلى مجلس النواب، أشار إلى أن "المطلوب من الأمة ومن الناس... أن يتحملوا هذا الوضع، ولا أريد أن أقول إن الحكومة ستغير الوضع المتعلق بالخبز، بل سيستمر الوضع كما هو، وربما تزيد نسبة الخلط عما هي عليه الآن". (جريدة اليقضة , ٩ تشرين الثاني ١٩٤٧).

استمر الوضع على ماهو عليه، اذ حذر وزير المالية، ممتاز الدفتري، حكومة مزاحم الباججي من خلال كتاب استقالته المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨، مُشيرًا إلى أن البلاد على وشك أزمة اقتصادية حادة بدأت بوادرها تظهر. وأوضح أن تدهور الوضع المالي للدولة أصبح من الصعب إصلاحه عبر الطرق الاعتيادية، بسبب الإسراف والتبذير، وعدم الاهتمام بالشؤون العامة (الحسني ,١٩٥٣, ٩٥) .

شهدت الموازنة العامة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٧، زيادة في الاعتمادات المالية مقارنةً بفترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) التي انخفضت فيها التخصيصات. ومع ذلك، كانت هذه الزيادة تسير ببطء شديد، نتيجة لانخفاض عوائد العراق النفطية، نتيجة لسيطرة الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية على إنتاج النفط وتصديره. فضلا عن ذلك، تكبد العراق خسائر مادية نتيجة إغلاق أنبوب نفط حيفا عام ١٩٤٨، بسبب مشاركته في الحرب العربية الإسرائيلية، مما أدى إلى تخصيص نصف إنتاج النفط لدعم المجهود الحربي للجيش العراقي. وقد أسفر هذا الوضع عن تدهور مماثل في عائدات النفط، مما تسبب في تضخم كبير ومجاعة وزيادة في الاضطرابات والاستياء المحلي (الفتلاوي,٢٠٢١, ٢٤).

استمر نواب المعارضة في انتقاد سياسات الحكومات المتعاقبة في ظل الأزمات الاقتصادية الخانقة التي كانت تعاني منها البلاد. وقد عزي ذلك إلى عدم امتلاك البلاد السيادة على ثرواتها وعدم قدرتها على استثمار مواردها، فضلاً عن فشل الحكومات في معالجة البطالة والكساد الاقتصادي. اذ كان نشاط الوزارات يقتصر على التصريحات، وقد أشار النائب عبد الكريم أبو التمن إلى أن: "الناس بدأوا يتبادلون النكات حول الوعود المعسولة التي تُطلق هنا وهناك، ويتساءلون عن اليوم الذي ستتحقق فيه وعود السياسيين ومشاريعهم، حتى أصبحت تلك الوعود مضرب مثل في عدم الوفاء وسرعة الإنجاز" (الغزالي ,٢٠٢١, ٢٦٣).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أما بالنسبة للميزانية الاستثمارية، يمكن القول إنها بدأت منذ عام ١٩٢٧، بعد تصديق المجلس النيابي على ميزانية استثنائية لنفقات الأعمال العمرانية الرئيسة بمبلغ قدره (٣٣٨٥٠٠) دينار، تم صرفه من الفائض المتراكم في الميزانية العادية خلال الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠. وفي حزيران ١٩٣١، أصدرت ميزانية الأعمال العمرانية، بعد الاتفاق مع الشركة النفطية العراقية، اذ تم تخصيص نفقات تمويلها من الإيرادات النفطية (الفتلاوي,٢٠٢١, ٢٤).

تُعدّ الموازنات التي أُعدت خلال الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٤٢، ذا مناهج استثمارية عامة وبدائية التنظيم، اذ تراوحت مدة كل منها بين (٣–٥) أعوام. كما تم تبني عدد من الخطط الخمسية للنهوض بالواقع الاقتصادي والمالي للعراق، اذ رصدت لها مبالغ ضخمة لم يُنفَق منها سوى ٢٩%، وذلك في إطار هدفها المتمثل في الحد من التبذير الحكومي وزيادة نفقات الخدمات العامة. تجاوز مجموع الإيرادات المصروفات، نتيجة عدم تنفيذ بعض المشاريع العمرانية (الفتلاوي,٢٠٢١, ٢٤).

تميزت العقود الثلاثة من حكم المملكة العراقية باعتماد الحكومة على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تمويلها، اذ شكلت الإيرادات الضريبية ٩١% مقابل نسبة ضئيلة من الإيرادات النفطية. فضلا عن ذلك، استلمت الحكومة حصتها من استثمار آبار النفط العراقية، اذ شكلت هذه المبالغ المستند الوحيد الذي مهّد الطريق لاحقًا لتعزيز الاعتماد على الإنتاج النفطي في تمويل الإيرادات العامة.

وقد عملت وزارة المالية على الاقتراض الخارجي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية , وذلك لتجنب تدهور قيمة الدينار العراقي ونقص موارد التمويل المحلية بسبب انخفاض مستوى الدخل وضآلة حجم المدخرات. أما القروض الداخلية، فقد أبرمتها الوزارة بموجب قوانين خاصة لتغطية جزء من نفقاتها المتزايدة التي بدأت منذ عام ١٩٤٤. بلغ مجموع الدين الداخلي في تلك السنة (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار عراقي، استمر في الارتفاع تدريجيًا حتى وصل في عام ١٩٥٦ إلى (٣,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار عراقي (الفتلاوي,٢٠٢١, ٢٤).

اتصفت السياسة المالية خلال العهد الملكي في العراق بالبدائية في أساليبها،و التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي، في مجال القطاع النفطي بصورة خاصة. كما ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية في تردي الأوضاع الاقتصادية في العراق، اذ اتسمت الميزانيات المعتمدة بانخفاض إجمالي قيم الإيرادات والمصروفات مقارنة بالمبالغ المطلوبة لتلبية احتياجات الشعب الملحة، مثل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية (الفتلاوي,٢٠٢١, ٢٤).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

المبحث الثالث

الضرائب

تعد الضرائب من الأدوات المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل الميزانيات العامة وضمان الاستدامة الاقتصادية. في العراق، اذ تُشكل الضرائب جزءًا من النظامين المالي والاقتصادي، وقد شهدت تغييرات متعددة على مر السنين.

تقتضي المبادئ الدستورية عرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الأمة لمناقشتها والمصادقة عليها، اذ تبدأ السنة المالية في الأول من نيسان وتنتهي في اليوم الأخير من شهر آذار من العام التالي. تعكس عملية فرض الضرائب نظامًا يستند إلى مبدأ الحماية والدعم، وتهدف الدولة من خلاله ليس فقط للحصول على الموارد المالية، بل لتعزيز سلطة الدولة وهيبتها وتطبيق القانون. كمايعكس التعاون بين الدولة والنظام الضريبي مدى التقدم السياسي الفعلي. ومع ذلك، فإن مشروعية الضرائب ترتبط بتقديم الدولة للخدمات العامة، لذا فإن فرض الضرائب في ظل تراجع مستوى هذه الخدمات يُعدّ نوعًا من التعسف والظلم (ستاري , د.ت ٥٠٠).

ان فرض الضرائب له أثر كبير في تشكيل هيكل المجتمع وسلطته وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية. وقد كان الشيوخ ملزمين بدفع الضرائب للبريطانيين، وفي المقابل التزمت الإدارة البريطانية بتقديم خدمات معينة، مما حوّل النظام السلطوي من القائم على الروابط القبلية والعرقية إلى نظام يرتكز على المال والقوة. و وصف الناس الضرائب بأنها عبء ثقيل ومكلف، وكانت مصدر إزعاج ونفور عام.

خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، عملت الحكومة العراقية على خفض رواتب العمال الأجانب الذي اتسمت بارتفاعها أربعة أضعاف نظرائهم العراقيين , وذلك من خلال قانون أقره البرلمان , الأمر الذي أثار غضب الإدارة البريطانية ,مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في تلك القوانين. ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة من تقليل النفقات بشكل كبير، مما اضطرها إلى فرض ضرائب إضافية على مختلف فئات الشعب.في الوقت نفسه كان الشعب يطالب الحكومة بإلحاح بتخفيض الضرائب، أصدرت الحكومة مجموعة من التشريعات الجديدة التي زادت من العبء الضريبي بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٣٠، تم رفع ضريبة الدخل بنسبة ٥٠%، وفي ٢ حزيران ١٩٣١ صدر قانون جديد لرسوم البلديات، شمل فرض رسوم جديدة غير معهودة مثل رسوم حيازة الحيوانات ودفن الموتى وفحص السيارات واستعمال الجسور والمعابر ووسائل النقل المختلفة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أدت هذه التشريعات إلى خلق حالة من النفور تجاه سلطة الدولة وزعزعة الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى فيما بعد الى تصاعد الأزمات الاقتصادية وتأثيرها السلبي على ميزانية الدولة. وبسبب محدودية الوعي السياسي والاقتصادي لدى عامة الناس، كان من الصعب فهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تراجع دعمهم للحكومة وترجمة ذلك لاحقًا إلى احتجاجات وثورات شعبية (ستاري , ٥٠٣).

أولت المعارضة السياسية الضرائب القسط الأوفر في المناقشة وطرح الأراء والمقترحات , مطالبة بالمعالجة معالجة جذرية , وانها احدى الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف وسياسة اقتصادية مثمرة وتأمين غايات اجتماعية مفيدة , وقد أوضح النائب ذيبان الغبان – نائب بغداد" ان الضرائب لها مساس بالحياة الأجتماعية اذ أنها ثقيلة وترهق كاهل الفقير والتاجر الصغير والموظف, وفي ذلك فساد للأخلاق اذ تكثر الرشوة ويزداد التهرب منها..." إلا أن الحكومة وجدت ايسر طريقة لسد العجز المالي , فرض الضرائب بصورة مباشرة وغير مباشرة من غير التفكير بالنتائج المترتبة على الوضع الأقتصادي والمالي للبلد(الغزالي , ٢٠٢١ , ٣٠٥).

إن النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ساهم في تعميق الفجوة بين المجتمع والدولة. فقد حظيت مسألة فرض الضرائب باهتمام كبير من قبل مجلس النواب نظرًا لارتباطها المباشر بالشؤون الاقتصادية وموارد الدولة. وانعكس ذلك في النقاشات والمداولات التي قام بها المجلس حول أنواع الضرائب المختلفة، مما يعكس الوعي بأهمية هذه السياسات وتأثيرها على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد (المحمدي,٢٠١١, ٨١).وهنالك عدة انواع من الضرائب يمكن عرضها كالآتي:

أولًا: ضريبة الدخل.

عملت الحكومة العراقية على دعم فئات معينة على حساب عموم الشعب، وذلك لعدة اعتبارات منها امتلاك هذه الفئات للنفوذ والقوة وسهولة التعامل معها، مما سهّل على الحكومة تنفيذ قراراتها وإجراءاتها المالية.

في سياق ما تقدم، أصدرت حكومة جعفر العسكري الثانية في ٢٨ أيار ١٩٢٧ قانون ضريبة الدخل، الذي يقوم على احتساب الدخل الإجمالي للفرد خلال السنة (الأزري ,١٩٨٢, ١١٥).

حظيت هذه القضية بنقاش واسع داخل المجلس من قبل عدد من النواب، اذ انتقد النائب محمود صبحي الدفتري اللائحة القانونية، مؤكدًا على ضرورة إجراء التعديلات اللازمة. وأشار إلى أن

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

القانون ساوى بين المواطنين والأجانب بشكل غير منصف، كما انتقد المادة ١٣ التي جمعت دخل المرأة المتزوجة مع دخل الرجل وفرضت الضريبة عليهما باسم الرجل، واصفا ذلك انه مخالف للأسس التشريعية والقوانين المدنية السارية التي تمنح المرأة شخصية مدنية مستقلة مثل الرجل. مطالبًا بضرورة إعادة النظر فيها (المحمدي,٢٠١١, ٨١ (كما وصف ضريبة الدخل من قبل النائب سليمان غزالة – نائب البصرة (١٨٥٤-١٩٢٩) ونائب الديوانية ناجي صالح , بأنها سيف السلطة المسدد على رقاب الرعية , وأن اصدار القوانين الضريبية "هدفها سلب حقوق المواطنين " (عبد الوهاب , ٢٠٢٢, ٥٠).

على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إلى اللائحة، تمت المصادقة عليها من قبل مجلس النواب. كما شهد عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني مناقشة لائحة التعديل الثالث لقانون ضريبة الدخل في مجلس النواب بتاريخ ٦ تموز ١٩٣٣، تضمن هذا التعديل تصنيف الضرائب إلى درجات مختلفة. تمت المصادقة عليه من قبل ٤٣ نائبًا من أصل ٥٨، مما يعكس قبولًا نسبيًا من جانب المجلس رغم الانتقادات الموجهة سابقًا (المحمدي,٢٠١١, ٨١).

طالب النائب محمد مشحن الحردان الحكومة خلال الجلسة المنعقدة في ١٢ حزيران ١٩٥٢ بوضع قانون خاص يهدف إلى رفع ضريبة الدخل عن الموظفين . جاء هذا الطلب في إطار جهود التخفيف عن كاهل الموظفين وتخفيف الأعباء المالية التي يواجهونها، مما يعكس اهتمام المجلس بتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين (المحمدي,٢٠١١, ٨١).

كما قدم النائب قفطان في عهد حكومة جميل المدفعي السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ – ٥ أيار ١٩٥٣) اقتراحًا بتخفيض الضرائب بشكل عام، وسن اللوائح اللازمة لتقليل الضرائب المباشرة بنسب أكبر، بحيث يشعر المواطنين بتأثير حقيقي في انخفاض الأسعار. وذلك من أجل إمتصاص حالة التوتر والحد من توجهات النواب حول هذه القضية (المحمدي,٢٠١١, ٨١).

يبدو مما تقدم أن الحكومة تبنت موقفًا ثابتًا من فرض الضرائب، بغض النظر عن تأثيرها السلبي على حياة الفرد العراقي , ففي ٣٠ أيار ١٩٥٣، قدمت حكومة نوري السعيد الثالثة عشرة قانونًا جديدًا لضريبة الدخل، تضمن إعفاء عدد كبير من دافعي الضرائب. اذ تم تخفيض نسبة الضريبة من ٥٠% إلى ٤٠% على الأفراد، وتخفيض الضريبة على الفلاحين الذين يزرعون ويؤجرون أراضيهم إلى ١٠%، بينما كانت الضريبة على العقارات ٢٠%. كما تم استثناء مصادر

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الدخل الأخرى من هذه الضريبة، فضلا عن ذلك تم إعفاء المتزوجين وأطفالهم من ضريبةالدخل.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بموافقة ٨٥ نائبًا من أصل ٨٦، ومع ذلك، قدم الشكر للنواب الذين شاركوا في النظر في اللائحة، بينما في الوقت نفسه انتقدوا إلغاءها بعد فترة قصيرة من اعتمادها (المحمدي,٢٠١١, ٨١).

ثانياً:ضريبة الأرض.

تعد ضريبة الأرض من الضرائب المهمة التي تؤثر على قطاعات واسعة من الشعب العراقي،بحكم طبيعتة الزراعية ولذلك حظيت باهتمام كبير من قبل نواب المجلس النيابي. وقد تجلى هذا الاهتمام في المناقشات التي دارت داخل المجلس، و تم التركيز على آثار هذه الضريبة على مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في العراق (عبد الوهاب , ٢٠٢٢, ٥٠).

اذ قدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة بتاريخ ٢١ آذار ١٩٢٩ لائحة (قانون طريقة تقدير ضريبة الأرض وإجراءاتها)، اذ أوضح يوسف غنيمة، وزير المالية آنذاك، أهمية ضريبة الأرض ودعا النواب إلى ضرورة الموافقة على سن هذا القانون. كما سعى جميل الراوي، مقرر اللجنة المالية، إلى إزالة الشكوك والارتياب لدى النواب، مؤكدًا أن الحكومة تسير على طريق الوحدة القياسية في المستقبل. وأوضح أن النقطة الأساسية في هذه اللائحة هي أن تكون طريقة تقدير ضريبة الأرض في جميع أنحاء العراق مبنية على معيار نقدي محدد، يتم فرضه على كل وحدة قياسية من مساحة الأرض أو الآلات الرافعة (المحمدي,٢٠١١, ٨٣).

طالب بعض النواب بالموافقة على قانون جباية ضريبة الأرض، معتبرين إياها من الضرائب التي تتطلب اهتمامًا خاصًا من الحكومة لاسيما في بلد مثل العراق، اذ تعتمد أكثر الضرائب وموارد البلاد على الأرض ومنتجاتها. و أشار نائب الموصل، ضياء يونس، إلى أن الضريبة تمثل عنصرًا حيويًا في الاقتصاد العراقي.

وفي المقابل، وصف عبيد الله البريفكاني اللائحة بأنها "بليه البلايا" على جميع مناطق العراق، مشيرًا إلى أن كل شيء فيها يصب لصالح الحكومة فقط.و طالب بإعادة دراسة اللائحة . كما أكد عبد الإله حافظ، نائب الموصل، أن إعادة دراسة اللائحة تعد من الأمور الضرورية .) البدراني, ٢٠٠٨, ٢٧).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

على الرغم من الانتقادات التي وجهها عدد من النواب، إلا أن المجلس صوت لصالح اللائحة، اذ وافق ٤١ نائبًا من أصل ٤٩ على تمريرها وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس. يتضح مما سبق أن للحكومة تأثير كبير في فرض هيمنتها على هذا القرار، في حين تغيب بعض النواب عن الحضور أثناء التصويت (المحمدي,٢٠١١, ٨١).

قدمت حكومة نوري السعيد في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٣٠، لائحة قانون لتخفيض ضريبة وأجرة الأرض للسنة المالية ١٩٣٠. ومع ذلك، واجهت اللائحة انتقادًا من النائب فائق شاكر بسبب عدم حضور الوزير المختص، اذ قال: "إذا كان المدراء المحترمون، مع احترامي لأشخاصهم، لا يستطيعون مجابهة المجلس، فليستقيلوا من مناصبهم، وإذا كانوا قادرين على الإجابة فليحضروا. ليس لي كلام لأن لا يوجد من يجيبني." على الرغم من هذه الانتقادات، قوبلت اللائحة بالموافقة من غالبية النواب، اذ صوت عليها ٥٨ نائباً (المحمدي,٢٠١١, ٨٤).

فضلا عن ذلك، قدمت حكومة نوري السعيد في الفترة ذاتها لائحة قانون تخفيض خاص لضريبة وأجرة الأرض العائدتين للأوقاف لعام ١٩٣٠.واجهت اللائحة اعتراض من قبل النائب فائق شاكر، معتبرًا أن الأمر ليس في محلة، مؤكدًا الى ضرورة أخذ الضريبة من الأوقاف وإدراجها في اللائحة. ومع ذلك، صادق المجلس على اللائحة بأغلبية الحاضرين، اذ وافق عليها ٥٤من أصل ٥٥نائباً (المحمدي,٢٠١١, ٨٤).

ثالثاً: ضريبة الأملاك.

حظيت ضريبة الأملاك، التي أقرها الاحتلال البريطاني، باهتمام كبير من قبل المجلس النيابي، اذ طالب النواب بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعديل القانون. في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٢٥، حيث قدم ٢٣ نائبًا اقتراحًا إلى المجلس مطالبين بتغيير قانون ضريبة الأملاك، واصفين إياه بالقانون المجحف بحق الشعب. كما طالب النائب أحمد الشيخ داوود بتخفيض ضريبة الأملاك المقدرة بـ(١٠%) من قيمته , أو من وارد الدار السكنية الى النصف ,وذلك بسبب الضائقة المالية والبطالة المنتشرة وسوء الأوضاع الأقتصادية بشكل عام (الرهيمي ,٢٠١٠, ١٦٧).حصل الاقتراح على موافقة المجلس وتمت إحالته إلى الحكومة (عبد الوهاب , ٢٠٢٢, ٥٠).

استمر العمل بموجب القانون حتى قدمت حكومة جعفر العسكري الثانية لائحة قانون ضريبة الأملاك لسنة ١٩٢٧ إلى المجلس لمناقشتها وإقرارها) البدراني, ٢٠٠٨, ٢٧).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م/١٤٤٦هـ

واجهت اللائحة عددًا من الانتقادات، اذ انتقد النائب فائق شاكر الإعفاءات المنقسمة إلى إلزامية واختيارية، كما انتقد الفقرة "هـ" من المادة الرابعة التي تنص على "إعفاء ممثلي الدول الأجنبية والقناصل ودوائرهم الرسمية المعترف بها من ضريبة الأملاك". مقترحا أن يتم التعامل مع المسألة الاختيارية بشكل يتوافق مع سياسة الحكومة العراقية، إلا أن اقتراحه تم رفضه من قبل المجلس.

وفيما يتعلق بالفقرة "هـ"، قدم النائب محمود صبحي الدفتري اقتراحًا يخص القناصل المنتمين إلى الحكومات التي لم تعترف بالعراق، مثل الحكومة الإيرانية. قسم الاقتراح إلى قسمين:

١-الحكومات المعترف بها من قبل الحكومة العراقية، تعفى دور ممثلي الدول الأجنبية في العراق.

٢- الحكومات التي لا تعترف بالعراق، لا يتم إعفاء دور قناصلها أو ممثلي الدول الأجنبية.

كما أكد الدفتري على ضرورة عدم إعفاء دور القناصل لأي حكومة لا تعترف بالعراق، طالبًا بإضافة قاعدة "المعاملة بالمثل" في الفقرة "هـ". نال هذا الاقتراح تأييد كل من رئيس الوزراء جعفر العسكري، ووزير الخارجية، ووزير المالية ياسين الهاشمي. وبذلك، أقر المجلس اللائحة بأغلبية الأصوات (المحمدي,٢٠١١, ٨٤) .

نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تداعيات اقتصادية، كان لها تأثير واضح على الوضع الاقتصادي في العراق، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير، مما أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية. في هذا السياق ذاته، قدمت حكومة نوري السعيد الخامسة بتشريع (لائحة قانون ضريبة العرصات) إلى مجلس النواب,وقد تمت الموافقة عليه من قبل المجلس ،على الرغم من ذلك أن تأثير الطبقة المالكة (الطبقة التي تملك عدد ليس بالقليل من الأملاك) كان واضحًا على الفئة الحاكمة، اذ تمكنوا من تأجيل تنفيذ القانون بعد الموافقة عليه من قبل المجلس) (البدراني, ٢٠٠٨, ٢٧).

في سياق ماتقدم , حاولت الحكومة استغلال الحرب الفلسطينية وتأثيرها على الأقتصاد العراقي لزيادة الضرائب , معترفة بوجود عسر شديد في وضعها المالي , الأمر الذي أدى الى نقص الواردات ومن ثم دفعها الى زيادة ضريبة الأملاك (الغزالي, ٢٠٢١, ٣٠٦),اذ قدمت حكومة مزاحم الباججي طلباً الى مجلس النواب بتعديل "قانون ضريبة الأملاك لسنة ١٩٤٠" في ١٠ تموز ١٩٤٨. إلا أن هذا التعديل قوبل بعدد من الانتقادات، أبرزها من النائب محمد حديد الذي عدّه "من أكبر البلايا في هذا البلد"، مشيرًا إلى أن "الأعمال الارتجالية والمعالجات الجزئية التي تتقدم بها الحكومات" تفتقر إلى التنظيم العام للحياة الاقتصادية. وأضاف أنه من الأفضل أن تعفى مساكن الفقراء بدلاً من زيادة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الضريبة على الأملاك ذات الإيجار الكبير , (المحمدي,٢٠١١, ٨٥.(كما أعاب النائب عبد الرزاق الشيخلي لجوء الحكومة الى زيادة الضرائب لسد عجز الموازنة دون أن تأبه بحياة الشعب وكيفية تسيير أموره (كاظم, ٢٠٢٠, ٢٧٣). فضلا عن ذلك علق النائب محمد مهدي كبة "أن وجود العجز المتراكم من السنين الماضية لا تتم معالجته بزيادة الضرائب , وان السياسة المالية السليمة عن طريق خلق منافذ جديدة تدر موارد على الخزينة عن طريق الصرف المتزن وخلق جو نقي بين موظفي الدولة لئلا تتسرب الواردات بعيدا عن خزينة الدولة "(الغزالي, ٢٠٢١, ٣٠٨),على الرغم من هذه الانتقادات، صادق المجلس على اللائحة (المحمدي,٢٠١١, ٨٥).

فضلا عماتقدم , هناك عدد من الرسوم التي فرضت , اذ تعد مصدر من مصدر الدخل المتعددة التي تشكل بمجملها الواردات الرئيسة للبلاد لما لها من علاقة مباشرة في حياة المواطنين على اختلاف فئاتهم وتأثيرها بشكل مباشر على مستوى معيشتهم من بينها (رسوم الكودة على الحيوانات ,رسوم التعريفة الكمركية ,رسوم الأستهلاك) (المحمدي, ٢٠١١, ٨٦-٩٠)

استمرت مناقشات السياسة الضريبية حتى انتهاء الحكم الملكي وتقديم الاقتراحات والمعالجات من قبل المعارضة للتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة , مطالبة بتحقيق العدالة في الجباية ولاسيما ضريبة الأرض . ولعل عدم الأهتمام الحكومي والمعالجة الجذرية وتباعد الثقة بين فئات الشعب , ولد عدم استقرار سياسي واجتماعي ومن ثم قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨م الذي أطاحت بالحكم الملكي وقيام الحكم الجمهوري في العراق (الغزالي, ٢٠٢١, ٣١٠).

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة ,أن الحكومة لم تنتهج سياسة مالية مدروسة بل تحركها ظروف العمل السياسي لوضع سياسات ضريبية متباينة, اذ كان للضرائب أثر محوري في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، لكنها لم تكن أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. فعلى الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة لتشريع قوانين ضريبية تهدف إلى تحسين الوضع المالي للدولة، إلا أن هذه القوانين واجهت انتقادات متعددة من النواب الذين رأوا فيها أحيانًا انحيازًا لمصالح فئات معينة على حساب الشعب.

كما أظهرت الدراسة أن الكثير من الاعتراضات والمطالب التي طرحها النواب داخل المجلس كانت ذات طابع سياسي وإعلامي أكثر من كونها جهودًا إصلاحية جادة. وفي النتيجة، لم تتمكن تلك القوانين الضريبية من تحقيق تأثير إيجابي ملموس على الحياة الاقتصادية ، بل ساهمت في تفاقم معاناة الفرد العراقي، خاصة في ظل غياب سياسة اقتصادية شاملة تراعي الظروف الاجتماعية.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

إن إعادة النظر في السياسات الضريبية ووضع خطط إصلاحية حقيقية تعد من الخطوات الضرورية لتأسيس نظام ضريبي عادل يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعراق

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : الرسائل الجامعية.

١. الربيعي، اسماعيل نوري مسير, تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني، رسالة ماجستير، كلية التربية _ابن الرشد، جامعة بغداد.

٢. العبدلي , نور محمود عبد المجيد(٢٠١١),ساسون حسقيل ودوره السياسي والأقتصادي في العراق ,رسالة ماجستير, جامعة بغداد ,كلية التربية – ابن الرشد .

٣. الفتلاوي، علي رياض كوير(٢٠١٧),وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية والتنظيمية ١٩٥٨ _ ١٩٦٨، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية.

٤. المحمدي , عدي حميد فهد حايف(٢٠١١), دور نواب الدليم في البرلمان العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨),رسالة ماجستير , جامعة الأنبار , كلية التربية للعلوم الانسانية .

٥. عبد الوهاب , أمل مخلص(٢٠٢٢),سياسة العراق المالية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٢,رسالة ماجستير , جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الأنسانية .

٦. كاظم جواد أحمد الهيازعي(٢٠٠٤), دور نواب بغداد, رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية , كلية التربية .

ثانياً: الكتب العربية:

٧. الأزري , عبد الكريم (١٩٨٢),تاريخ ذكريات العراق , ١٩٣٠-١٩٥٨,ج١,بيروت.

٨. الحسني , عبد الرزاق (١٩٥٣) ,تاريخ الوزارات العراقية,ج٧,صيدا , مطبعة العرفان.

٩. الحسني , عبد الرزاق (١٩٥٣),تاريخ الوزارات العراقية , ج٢,صيدا مطبعة العرفان .

١٠. الرهيمي, علاء حسين (٢٠١٠) ,المعارضة البرلمانية في العراق في العهد الملك فيصل الأول, مراجعة:كمال مظهر أحمد, ط٢,بيروت , دار الكتب العراقية .

١١. السامرائي، سعيد عبود(١٩٧٣) ,مقدمة التاريخ الاقتصادي العراقي،(النجف الاشرف ,مطبعة القضاء.

١٢. الغزالي , بشير حمود (٢٠٢١),المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨, ط ١,,بيروت.

١٣. الكرعاوي, علي مهدي كاظم (٢٠٢١) ,المعارضة البرلمانية وأداء النظام السياسي, تقديم :ماجد محي الفتلاوي,د.م .

١٤. الوردي , علي (٢٠١٣),لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ,ج٥ ,دار الرشيد , بيروت.

١٥. جميل , مظفر حسين(١٩٤٩) ,سياسة العراق التجارية,القاهرة, مطبعة النهضة.

١٦. حمدي ,صبري فالح (٢٠١٦), برسي كوكس والسياسة البريطانية ازاء امراء (نجد,الكويت, الحجاز,حائل), بيروت:الدار العربية للعلوم .

١٧. صفوة, نجدة فتحي(٢٠١٦): صالح جبر سيرة سياسية ,ط١,بيروت :دار الساقي .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

١٨.عباس ,عباس خضير (٢٠٠٩), برسي كوكس ودورة في السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩-١٩١٥م , رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية , كلية التربية .

ثالثاً: البحوث العربية المنشورة.\

١٩. الحميداوي , خولة طالب لفته محسن(٢٠١١), ساسون حسقيل ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٠٨-١٩٣٢, مجلة اداب ذي قار , المجلد[١] , العدد(٣).

٢٠. الطرفي , سلمان(٢٠٢٠) ,حقوق الأنسان في العراق في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨, مجلة الباحث ,المجلد (٣٧), العدد (٣٦).

٢٣.ستاري ,سجاد و السيمري, عبد العظيم كريم,التنمية السياسية في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)قراءة وفق معايير الكسي توكفيل,مجلة العلوم السياسية.

٢٤.عبد الحميد , حسين سعد(٢٠٠٩),المعارضة السياسية في العراق (١٩٢٥-٢٠١٨),مجلة تحولات ,جامعة ورقلة – الجزائر ,المجلد الثاني , العدد الأول.

٢٥.كاظم , حيدر عطية(٢٠٢٠) ,الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧-١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا, مجلة مداد الأداب ,الجامعة العراقية , المجلد (١), العدد (٢٠).

رابعاً: الجرائد

٢٦. جريدة اليقظة (١٩٤٧) , ٩ تشرين الثاني .

sources and references

.First: university theses

1.Al-Rubaie, Ismail Nouri Masir, The economic history of Iraq during the era of the British Mandate, Master's thesis, College of Education - Ibn Al-Rushd, University of .Baghdad

2. Al-Abdali, Nour Mahmoud Abdel Majeed (2011), Sasson Hasqeel and the political and economic cycle in Iraq, Master's thesis, University of Baghdad, College of Education - .Ibn Al-Rushd

3.Al-Fatlawi, Ali Riyad Kuwir (2017), The Iraqi Ministry of Finance and its Administrative and Organizational Structure 1958_1968, Master's Thesis, Al-Qadisiyah .University, College of Education

4.Al-Muhammadi, Adi Hamid Fahd Haif (2011), The Role of Dulaim Representatives in the Iraqi Parliament (1925-1958), Master's Thesis, Anbar University, College of .Education for the Humanities

5.Abdul Wahab, Amal Mukhles (2022), Iraq's financial policy in the debates of the Iraqi House of Representatives 1925-1932, Master's thesis, Al-Muthanna University, College .of Education for the Humanities

6.Kazem Jawad Ahmed Al-Hayazi'i (2004), The Role of the Representatives of Baghdad, .Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Education

Second: Arabic books
7. Al-Azri, Abdul Karim (1982), The History of Iraq's Memories, 1930-1958, Part .1, Beirut
8. Al-Hasani, Abdul Razzaq (1953), History of the Iraqi Ministries, vol. 7, Sidon, .Al-Irfan Press
9. Al-Hasani, Abdul Razzaq (1953), History of the Iraqi Ministries, Part 2, Sidon, .Al-Irfan Press
10. Al-Rahimi, Alaa Hussein (2010), Parliamentary Opposition in Iraq during the Era of King Faisal I, Reviewed by: Kamal Mazhar Ahmed, 2nd edition, Beirut, .Dar Al-Kutub Al-Iraqiya
11. Al-Samarrai, Saeed Abboud (1973), Introduction to Iraqi Economic History, .(Al-Najaf Al-Ashraf, Al-Qadha Press
12. Al-Ghazali, Bashir Hammoud (2021), Parliamentary Opposition in Iraq during .the Royal Era 1946-1958, 1st ed., Beirut
13. Al-Karaawi, Ali Mahdi Kazem (2021), Parliamentary Opposition and the .Performance of the Political System, presented by: Majid Mohi Al-Fatlawi, D.M
14. Al-Wardi, Ali (2013), Social Glimpses from the Modern History of Iraq, Part .5, Dar Al-Rashid, Beirut
15. Jamil, Muzaffar Hussein (1949), Iraq's Commercial Policy, Cairo, Al Nahda Press.
16. Hamdi, Sabri Faleh (2016), Percy Cox and the British policy towards the princes of (Najd, Kuwait, Hijaz, Hail), Beirut: Arab House of Sciences.
17. Safwa, Najda Fathi (2016): Saleh Jabr's Political Biography, 1st edition, Beirut: Dar Al-Saqi .
18. Abbas, Abbas Khudair (2009), Percy Cox and a course in British policy in the Gulf and the Arabian Peninsula 1899-1915 AD, Master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Education
Third: Published Arabic research
19. Al-Hamidawi, Khawla Talib Lafta Mohsen (2011), Sasun Hasqeel and the Political Cycle in the Contemporary History of Iraq 1908-1932, Dhi Qar Journal of Arts, Volume [1], Issue (3.(
20. Al-Tarfi, Salman (2020), Human Rights in Iraq during the Royal Era 1921-1958, Al-Baheth Magazine, Volume (37), Issue (36
21. Sattari, Sajjad and Al-Simari, Abdul-Azim Karim, Political Development in the Royal Era (1921-1958), reading according to the standards of Alexis Tocqueville, Journal of Political Science..
22. Abdel Hamid, Hussein Saad (2009), Political Opposition in Iraq (1925-2018), Transformations Magazine, Ouargla University - Algeria, Volume Two, Issue One.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

23. Kazem, Haider Attiya (2020), Parliamentary boldness in the Iraqi House of Representatives 1947-1954, Representative Abd al-Razzaq al-Shaikhli as a model, Medad Journal of Arts, Iraqi University, Volume (1), Issue (20.(

Fourth: Newspapers

24.Al-Yaqda newspaper (1947), Novembe

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية